يونيو القادم

صنعاء تستضيف مؤتمر اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

صنعاء / سبأ :

تستضيف العاصمة صنعاء المؤتمر الفني السابع عشر لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب تحت شعار «تطوير اقتصادية الزراعة العضوية العربية»، خلال الفترة من 15-18يونيو القادم .

ونظمت نقابة المهندسين الزراعيين اليمنيين المنظمة للمؤتمر بهذا الخصوص أمس بصنعاء مؤتمراً صحفياً تحت شعار «في طريق مؤتمر الزراعة العضوية وآثارها الاقتصادية على الزراعة العربية».

وفي المؤتمر أوضح رئيس نقابة المهندسين الزراعيين اليمنيين الأمين العام المساعد لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب المهندس عباد محمد قائد العنسي أن الزراعة العضوية يقصد بها الزراعة النظيفة والخالية من السموم أو الزراعة الطبيعية.. مشيرا إلى أهمية نشر تقنيات هذه الزراعة لتفادي تزايد أخطار المبيدات والأسمدة الكيماوية على الصحة العامة وعلى البيئة، وكذا تطوير زراعة آمنة وخالية من السموم.

وأكد المهندس العنسي أن هناك محاصيل زراعية في اليمن لاتزال زراعتها عضوية إلا أنها تعاني من ضعف الإنتاجية نتيجة عدم تطويرها..مبينا أن هذا المؤتمر سيكون فرصة لنقل أخر ما توصلت إليه البحوث العلمية في تطوير وسائل المكافحة الحيوية والأسمدة العضوية التي تساهم في تحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية العضوية في وحدة المساحة.

ولفت رئيس نقابة المهندسين الزراعيين اليمنيين إلى المؤتمر يهدف إلى الوقوف على واقع الزراعة العضوية في الوطن العربي وكيفية تطويرها وتنسيق الجهود الشعبية والرسمية لتشجيع الزراعة العضوية، إضافة السعي نحو تحقيق السلامة والأمن الغذائي العربي، ووضع معايير ومقاييس لتطوير الزراعة العضوية تنسجم مع المعايير الموضوعة من قبل الاتحاد الأوروبي.

وذكر أن المؤتمر سيناقش 60 بحثا وورقة عمل من بينها نتائج بحث علمي حول التوصل إلى مكافحة مرض دوباس النخيل في اليمن باستخدام مستخلصات نباتية أي مكافحة حيوية .. معتبرا أن ذلك بحد ذاته نجاح كبير صحيا وبيئيا واقتصاديا.

وقال « سيناقش المؤتمر ثمانية محاور حول واقع ومستقبل الزراعة العضوية في الوطن العربي والزراعة العضوية وأثرها على الأمن الغذائي العربي وخاصة المحاصيل الإستراتيجية، واثر الزراعة العضوية على جودة المنتجات الزراعية والحفاظ على خصوبة التربة والبيئة النظيفة، وكذا أهميتها في تنمية الصادرات واقتصاديات الزراعة العربية وأثرها على صحة الإنسان، إضافة إلى أسس ومعايير إقامة الزراعة العضوية في الدول العربية وضرورة انسجامها مع المقاييس الدولية الأساسية الموضوعة من قبل الاتحاد الأوروبي و دور الهيئات الحكومية والشعبية والمنظمات في تشجيع الزراعة العضوية أنتاجا واستهلاكا وتجارب بعض الأقطار العربية في مجال الزراعات العضوية».

ولفت المهندس العنسي إلى أهمية الزراعة العضوية كبديل للزراعة التي تعتمد على المبيدات والأسمدة الكيميائية التي انعكست آثارها على صحة الإنسان على شكل أمراض مستعصية وعلى تلوث للبيئة من مياه وتربة..وأضاف» في ظل تزايد مخاطر الأسمدة والمبيدات الكيمائية اتجهت البحوث العلمية إلى تطوير الزراعة العضوية والبحث عن وسائل مكافحة لا تعتمد على المبيدات الكيميائية وأسمدة لا تعتمد على المواد الكيميائية فكانت النتائج ظهور المكافحة الحيوية التي تعتمد على الأعداء الحيوية والتي يقصد بها الكائنات الحية النافعة أو المفيدة والتي تعتمد في تغذيتها على الكائنات الضارة.

وتطرق رئيس نقابة المهندسين الزراعيين اليمنيين إلى خطط النقابة في خدمة قضايا أعضائها وقضايا الزراعة في اليمن .. مشيرا إلى أن النقابة خطت في هذا الجانب خطوات كبيرة رغم أن عمرها لا يتجاوز عام وخمسة أشهر.. منوها بأن النقابة تعمل حاليا على إعداد عدد من المشاريع التي تسهم في إيجاد فرص عمل سواء للمهندسين الزراعيين أو للشباب العاطلين عن العمل ويجري إعداد دراسات الجدوى لها.

في العام الماضي

120 ألفاً 370 طناً كمية إنتاج الموز في اليمن

صنعاء / سبأ / درهم السيفاني:

بلغت كمية إنتاج اليمن من فاكهة الموز العام الماضي 2007م (120 ألف و370 طناً) بزيادة تقدر بنحو 7 آلاف و875 طناً عن عام 2006م وبنسبة زيادة بلغت 7 بالمائة.

وأفادت بيانات الإحصاء الزراعي - حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها - أن مساحة زراعة الموز في اليمن توسعت من 9 آلاف و252 هكتاراً عام 2006م إلى 9 آلاف و529 هكتاراً عام 2007م محققة نسبة نمو سنوي 3 بالمائة .

وحسب البيانات فان محافظة الحديدة احتلت المرتبة الأولى من حيث الإنتاجية بكمية 66 ألفاً و854 طنا من مساحة زراعية بلغت 5 آلاف و850 هكتارا ,تلتها محافظة أبين بكمية إنتاج 13 ألفاً و805 أطنان من مساحة زراعية 649 هكتارا , ثم ذمار بإنتاجية 6 آلاف و677 طنا من مساحة 535 هكتار .

وأوضح مدير عام التسويق بوزارة الزراعة والري المهندس فاروق محمد قاسم أن زراعة الموز تتركز في محافظة الحديدة باعتبارها سلة الغذاء لليمن وبالذات في تهامة وسردود وغيرهما من الأودية, كما تتركز أيضا في أودية كثيرة بابين منها وادي تبن .. لافتا إلى الجودة التي يمتاز بها إنتاج تلك المناطق من فاكهة الموز خاصة نوع يسمى « أبو نقطة » .

وأكد مدير عام التسويق أن محصول الموز حظي خلال السنوات الأخيرة برواج واسع في الأسواق العربية والعالمية خاصة الأسواق الخليجية نظرا للمذاق والجودة التي ينفرد بها الموز اليمني وينافس بشدة إنتاج الدول الأخرى من الفاكهة .

وأشار إلى أن محصول الموز من المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه لكنها تحقق أرباحاً كبيرة من عائدات التصدير وكذا التسويق المحلي للمنتج طوال العام .

وحسب خبراء وأطباء فأن الموز فاكهة مغذية تحتوي على نسب من السكر والبروتين والدهون ,إضافةً إلى احتوائها على فيتامينات فيتامين ج, أ, ب1، ب2، ب6، هـ، د، كما يحتوي على عدد كبير من الأملاح المعدنية الهامّة والضرورية لجسم الإنسان ,كما أن الموز يقوّي الدم والعضلات والأنسجة ويرمم الخلايا ويجددها ويُعد من الأغذية المضادة للتعب الجسدي والإرهاق الذهني ويقوّي الذاكرة .

وتشير بعض المراجع إلى أن الموز عرف منذ عام 69 قبل الميلاد بطعام الفلاسفة والمفكرين نظرا لان حكماء الهند وفلاسفتها كانوا يلجأون إلى شجرة الموز يستظلون بظلها ويأكلون من ثمارها التي كانت تساعدهم على الصبر والتأمل.. وقد كان نابليون بونابرت يفضل الموز على أي طعام آخر.

ورغم عائدات صادرات الموز ومر دوداتها الاقتصادية إلا أن اليمن وفقا لدراسة علمية أعدها متخصصون في المجال الزراعي تتكبد خسائر مادية جراء فاقد ما بعد الحصاد للموز يقدر بـ (3) مليارات ريال من إجمالي حجم المحصول في العام الواحد ,وبمعدل فاقد يصل إلى 3ر45 بالمائة من حجم الإنتاج سنويا .

حيث عزت الدراسة أهم أسباب ارتفاع معدل فاقد ما بعد الحصاد في محاصيل الخضار والفاكهة خاصة الموز إلى عدم النضج والأضرار أثناء الجمع وعدم كفاية الفرز والأضرار الناتجة عن سوء التعبئة في مراحل الإعداد والتسويق وأثناء النقل ,فضلا عن الظروف التي تتعرض لها أثناء التسويق وغيرها من الأسباب .

وخلصت الدراسة إلى غياب الاهتمام بالخدمات التسويقية في اليمن كالفرز والنقل المناسب والخزن والتعبئة والتغليف .. الخ واقتصار نظام التسويق في اليمن على التجميع والنقل والتداول من الموقع مروراً بالسوق وحتى المستهلك يؤدي إلى إهدار كمية هائلة من حجم الإنتاج مما يسبب خسائر كبيرة للدخل المحلي الزراعي ، وزيادة كبيرة في أسعار السلع لتعويض خسائر العاملين في تداول هذه السلع .

إلى جانب غياب النظم التشريعية الخاصة بالمواصفات وجودة السلع المسوقة وغياب الرقابة في كافة مراحل التداول وافتقار الأسواق إلى المخازن المجهزة والملائمة .

يشار إلى أن إنتاج اليمن من محصول الموز بلغ خلال العام 2005م 89 ألف و905 أطنان من مساحة تقدر بـ 9 آلاف و75 هكتاراً .

نفاق عربي

فيصل الصوفي

ليتنا نتمكن من ترسيخ المبادئ المحترمة في مجال الخلاف في الرأي والعقائد والمذاهب والتفكير.. وهذه المبادئ ليست من أمور الكيمياء المعقدة بل سهلة ومتداولة على الألسن من باب الزينة أو النفاق نقولها وندعي ملكيتنا لها لكن من الناحية العلمية نسقط عند أول اختبار من المحيط الهادر إلى الخليج الهادئ.

كلنا - بما في ذلك السلفيون والإرهابيون نقول إننا نحترم مبدأ أن يفكر المرء بطريقته وأن يمارس حريته الفكرية والعقائدية، ونقول إن التفكير الذي لا يعجبنا والرأي الذي لا يروق لنا نرد عليه بنفس السلاح.. الفكر بالفكر والرأي بالرأي.. ثم ندع الرأي العام أو الجمهور يحكم في النهاية .. لكن من الناحية السلوكية أو العملية نتصرف غالباً كمستبدين وشموليين .. نصادر كتباً ونسجن مفكرين ونطوع بأفضل العقول ونحاصر الحريات المذهبية والفكرية وقانوننا الفعال هو قانون الخضوع والطاعة والإبقاء على الماضي والمألوف.

يالله .. كم عدد الكتب التي تمت مصادرتها من أيام ابن رشد إلى أيام نجيب محفوظ ومحمد عبد الولي.. وكم عدد المفكرين الذين ضحينا بهم أو انتزعنا منهم فضيلة القدرة على التغيير.. وكم عدد الانقلابات وعدد المذاهب التي حوربت.. وكم هي لغتنا مطواعة وثرية في نحت كلمات وعبارات واستخدامها في مصادرة حرية التفكير والرأي والاعتقاد.. متآمر منحرف .. شاذ التفكير.. مدلس .. خارج عن الجماعة .. مهرطق .. كافر.. خالف الشريعة مجدّف في حق الذات الإلهية.. وغيرها من الأسلحة التي كانت كفيلة بإخماد العقول وتحويل المفكر إلى منافق، وغير ذلك من الخسائر التي ألحقناها بأنفسنا، والمصادرات التي حرمنا بها مجتمعاتنا من فرص التطور والتغيير .. والفتاوى التي طوحت بكتب وكتاب وأمخاخ وأرواح.

طموح نوعي لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العامة

تشجيع المواقف الإيجابية للأطفال الطبيعيين تجاه الأطفال

منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية تساند الجهات الحكومية في تفعيل التربية الشاملة

صنعاء /سبأ :

فرضت التطورات المتلاحقة والطموح المتوقع للتعليم وصولا لهدف التعليم للجميع في بلادنا ،دمج الطلاب والطالبات من ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة في إطار المدارس العامة والاهتمام بهم كفئات تحتاج إلى منحى دمجي لتطور خدمة إنسانية من خلال التربية الجامعة / الشاملة/ التي استفاد من تطبيقها خمسمائة وخمسة طالب من منتسبي هذه الفئة بأمانة العاصمة .

وتعرف التربية الشاملة بأنها حق كل طفل في التعلم وضمان التحاقه في المدارس العامة بغض النظر عن الفروق الفردية مع أقرانه على أن تقر المدارس احتياجاته وتستجيب لها وتكفل تعليما رفيع المستوى للجميع في ظل مناهج تعليمية ملائمة، وأساليب تربوية متطورة ،واستراتيجيات تعليم مرنة لا تعتمد على التلقين .

ويعرف الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بأنهم الأطفال ذوي الإعاقة والموهوبين والمتفوقين وأطفال يعانون من صعوبة التعلم وأطفال الشوارع والفقراء والأيتام والعاملين والمحرومين والمهمشين اجتماعيا والفتيات في المناطق الريفية .

حيث يفيد مدير مكتب التربية الشاملة بوزارة التربية والتعليم بالأمانة عبد الكريم المصباحي ،ان التربية الشاملة تسهم في إيجاد جو تكافؤي للفرص الطفولية مهما كانت فروقهم لتكون المنطلق الأول لاحتضان دمج الطلاب والطالبات من ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العامة رفضا للعزلة العالمية التي حاصرت الأطفال ذوي الإعاقة حتى منتصف القرن العشرين.

لافتا إلا أن أهداف التربية الشاملة التي بدء تطبيقها ببلادنا من عام 2003م تشمل إزالة المعوقات ،وبناء الخبرات الايجابية لدى الأطفال من ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة وأقرانهم الأطفال العاديين إضافة بالى رفع الوعي المجتمعي ،وتشجيع المواقف الايجابية للأطفال العادين تجاه الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ،وتحسين نوعية الحياة لهم ،وتأهيل التربويين والاختصاصين الاجتماعيين ،والإدارات المدرسية للتناول الايجابي مع قضايا هذه الشريحة لتشجيعهم وزيادة مهاراتهم بهدف خلق تنمية شاملة للفئة الطفولية الأكثر انزعاجا من خصوصية احتياجها وأكثر قدرة على تجاوز هذا الاحتياج .

وتوضح إحصائيات مكتب التربية الشاملة بأمانة العاصمة أن المكتب تمكن من عام 2003 وحتى العام المنصرم 2007م من تدريب معلمين ومعلمات من الصفوف (1- 3)من التعليم الأساسي وعقد عشر دورات أكسبت مائة وخمسون معلم ومعلمة مهارات التعامل مع أساليب وأهداف التربية الشاملة ،ومناقشة الأطفال من هذه الفئة حول احتياجاتهم وكبح سلوكيات الاستخفاف بها وتشجيع التعامل الايجابي لبناء صداقات مع اقرأنها .

ملخصا تجربة التربية الشاملة بالأمانة بثمانية مجالات ،توزعت على مجال التدريب،التقدير ، المراقبة ،تغيير النظرة ،التخطيط والبحوث ،ومجال تحسين البيئة التعليمية ،والتنسيق والمتابعة ،الإحالة والتوسع .وتشير الإحصاءات العالمية أن الإعاقة تحاصر 2ر12بالمائة من إجمالي عدد سكان العالم فيما تقدر نسبة الإعاقة في اليمن حسب المتوسط الدولي الذي حددته منظمة اليونسكو من إجمالي عدد السكان 2ر12 بالمائة وبحسب التقديرات الوطنية الرسمية للسكان لعام 2002م يبلغ العدد التقديري للمعاقين 35ر2 مليون شخص منهم مليون طفل معاق.

حيث تأتي الإعاقة الحركية أولا تليها الإعاقة الذهنية تليها الإعاقة البصرية ويسجل العالم مخاوفه بصعوبة التعلم لهذه الفئات تطول 15 إلى 20 بالمائة من طلاب المدارس العامة في الدول المتقدمة فيما يظل الرقم والنسبة التقديرية مجهولة لدول العالم الثالث والدول الأشد فقرا.

وتنشط منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية في بلادنا بمساندة الجهات الحكومية في تفعيل التربية الشاملة انطلاقا من دستور الجمهورية اليمنية الذي يكفل تكافؤ الفرص وأحقية الجميع في التعليم وإلزامية التعليم الأساسي وقانون وزارة التربية والتعليم إضافة إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تدعم التربية الشاملة والتي وقعت عليها بلادنا منها مؤتمر جومتين 90م ومؤتمر سلامنكا 94 والقواعد الموحدة لتكافؤ الفرص للأشخاص المعوقين 93م و المنتدى العالمي للتعليم للجميع بداكار 2000م وتعميم التعليم للجميع حتى عام2015م .

فيما تنطلق اتجاهات التربية الشاملة ببلادنا إلى اتجاه أول يركز على مدارس التربية لشاملة حيث تنشط ست مدارس بأمانة العاصمة بهذا النمط التربوي حيث تحتضن ثلاثمائة وثلاثة وخمسون طالبا وطالبة من ذوي الاحتياجات الخاصة ،فيما يختص الاتجاه الثاني بست مدارس التربية الخاصة تضم تسعمائة وأربعة وخمسون من الطلاب والطالبات ذوي الإعاقة لتساند ثلاث مدارس دمج أخرى النشاط التربوي كما تضم 32 مدرسة عامة ثمانية وأربعون من طالبات الدمج الكفيفات إضافة الى عشر مدراس للذكور تضم ثلاثون طالب كفيف من المدموجين وثلاث مدراس تضم تسعة وستون طالب أصم وأبكم .

ويلخص تقرير الإدارة التعليم والدمج بجمعية الأمان لرعاية الكفيفات فوائد الدمج في تفادي التأثير السلبي لنظام العزل واكتساب المهارات الأكاديمية والاجتماعية لهذه الفئة مساواة مع أقرانهم العاديين.

فيما حذر التقرير من سلبيات الدمج في تحوله من وسيلة تقبل اجتماعي الى هم وإحباط للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة حسب ترشيح سلبيات الدمج التي خلص اليها باحثين اجتماعيين أمثال(هلاهان،ووكفمان،ونورويش وكيرك وود وجاليجر) واعتبروا التاثير العكسي للتربية الشاملة يتمثل في إحساس مضاعف بالعزلة في حال عدم وجود فرص متكافئة بشكل مناسب مع أقرانه العاديين او استخدام المعيار التحصيلي للمعلومات والمناهج الدراسية كأساس لتقييم هذة الفئة إضافة الى فقدان الاهتمام الخاص الذي يحصل عليه المعاق خصوصا في المدارس الخاصة .

ويمثل الطموح النوعي للتربية الشاملة دعماً أساسياً لتجاوز خصوصية فئة الموهوبين الاكثر قبولا والمعاقين والمهمشين وغيرهم الأقل تقبلا في المجتمع والأطفال العاديين المفروضين كواقع طبيعي وحتمي بالمجتمع لتظل التربية الشاملة حلماً تنمويا طامح يسمح لمليون طفل يمني من تجاوز إعاقتهم ويمكن الأطفال الموهوبين والمتميزين من النجاح الملفت والداعم للتنمية مستقبلا.

ويظل الطموح الطفولي في تجاوز الخصوصية فيما يتسع الأمل الحكومي الى تطبيق التربية الشاملة لإيجاد فرص تكافئية غير عقابية على قدرية الإعاقة والتميز والموهبة والتهميش واليتم والعوز والفقر والحرمان.

فيما ارتفعت المساحة المزروعة إلى 24 ألفاً و 130 هكتاراً

369 ألف طن كمية إنتاج اليمن من فاكهة المانجو خلال العام 2007م

صنعاء /سبأ :

بلغ انتاج اليمن من ثمار المانجو خلال العام الماضي 2007م 369 ألف و434 طن بزيادة قدرها 25 ألف و169 طن عن العام 2006م .

وتوقع رئيس دائرة التسويق والتصنيع بالإتحاد التعاوني الزراعي علي عوض باحميش ان تصل الإنتاجية الموسم الحالي الى أكثر من 400 ألف طنا .. وعزا اسباب الزيادة في الانتاجية الى ان أشجار المانجو حظيت خلال فترة الإزهار بظروف ملائمة من حيث الرياح والأمطار وكذا الأتربة الى جانب الوقاية من الآفات الحشرية التى تصيب ثمار المانجو .

وأوضحت بيانات الاحصاء الزراعي - حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها - ان مساحة أراضي زراعة المانجو في اليمن ارتفعت من 23 ألف و436 هكتار عام 2006م الى حوالي 24 الفاً و130 هكتاراً العام 2007م .

وأشارت البيانات الى ان محافظة الحديدة احتلت المرتبة الأولى من حيث الإنتاجية خلال العام الماضي بواقع 165 الف و8 أطنان من مساحة تجاوزت 10 آلاف و183 هكتاراً ,فيما احتلت محافظة حجة أيضا المرتبة الأولى من حيث المساحة والثانية من حيث الإنتاجية ,حيث بلغ انتاجها من المانجو 163 ألف و41 طنا من مساحة زراعية بلغت 11 ألف و238 هكتار خلال نفس الفترة .

حيث تركزت زراعة المانجو في معظم أودية الحديدة ومنها وادي سردد , وتحوي محافظة حجة مساحات شاسعة مزروعة بأشجار المانجو خاصة في مزراع منطقة الجر الشهيرة والمعروفة بالمحافظة .

وتشهد أسواق الفواكه والخضروات في المحافظات والمدن الرئيسية والأسواق الشعبية حاليا تدفق كميات كبيرة من ثمار المانجو وبأصناف وأنواع متعددة منها ما يعرف بقلب الثور والبركاني والناشري والموزي وغيره.

ويتمتع المانجو اليمني بمذاق رائع ومميز ,ويحظى بإقبال واسع من قبل المستهلك في عدد من الدول العربية والاجنبية .

وتشير الدراسات الى ان المانجو تعتبر ملكة الفواكه حيث تستخدم في تقوية الأسنان وجمالها نتيجة احتوائها على كميات كبيرة من الكالسيوم الذي يغذي الأسنان وكذا فيتامين أ ,الى جانب ان ثمار المانجو تحتوي على كثير من فيتامين سي حيث تعمل على بناء الدم وتساعد في حالات الإصابة بالإنيميا لاحتوائها على نسبة عالية من الحديد .

وحسب الدراسات فإن فاكهة المانجو تعد احد المصادر الطبيعية للبيتاكاروتين وهي مادة مضادة للأكسدة وأيضا مجموعة فيتامين «ب» التي تساعد على تقوية الجهاز العصبي ويوجد بالمانجو أيضا حامض الجلوتامين الذي يعد الغذاء المثالي للمخ من اجل التركيز والذاكرة.كما تحتوي الحبة متوسطة الحجم من المانجو على حوالي 40 بالمائة من اجمالي ما يحتاجه الجسم من الألياف ,ويسهم في علاج حالات الإمساك أو القولون العصبي.

وفي حين يتفق الجميع على جودة فاكهة المانجو في اليمن الإ ان الجني المبكر للثمرة خلال السنوات الأخيرة وتسابق المزراعين واستعجالهم في ضخ ما يمكن من الثمار الى الأسواق الأمر الذي جعله يلجأ الى استخدام مواد كيماوية وكربونية تعمل على تنضيج ثمرة المانجو بشكل سريع وبأسلوب يجلعها تفقد مذاقها ومميزاتها بل وتؤثر سلبا على قيمتها الشرائية ناهيك عن الأضرار الصحية عند تناولها .